المقدمـــــة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، محمد ﷺ وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين، وبعد:

فإن الشهادة معيار لتمييز الحق من الباطل، وهي الفيصل بين الدعاوى الصادقة والدعاوى الكاذبة. والشهادة ضرورية وهامة للحياة، وما يخالطها من أحداث ويصحبها من وقائع مادية وتصرفات إرادية ومعاملات وعلاقات.

ومن اللازم توفية الشهادة حقها، وهو فرض محتَّم، يقول جل وعلا: ﴿**وَأَقِيمُواْ الشَّهَادَةَ للهِ**﴾ [الطلاق: ٢].

وقد جعل الله القائمين بشهاداتهم في عداد أهل البر والإحسان، ومن أهل الفضل والإيمان في قوله تعالى في وصف المكرمين: ﴿**وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِم قَائِمُونَ**﴾ [المعارج: ٣٣]. والشهادة بالحق من مترافقات الإيمان، وأخص خصائصه ، ولو على النفس أو الوالدين أو أقرب الأقرباء، قال تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءامَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء للهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ**﴾ [النساء: ١٣٥].

وكما حض الإسلام على أداء الشهادة في قوله تعالى: ﴿**وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاء إِذَا مَا دُعُواْ**﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فقد ذم الكتمان ونهى عنه في قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَكْتُمُواْ الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ ءاثِمٌ قَلْبُهُ**﴾ [البقرة: ٢٨٣].

وإن إخفاق المدعي في إحضار الشهود يعرضه لأشد أنواع التعزير، كما يلصق به صفة الكذب، قال تعالى: ﴿**فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ الله هُمُ الْكَاذِبُونَ**﴾ [النور: ١٣].

ولا تقتصر مكانة الشهادة على الحياة الدنيا، بل تتعداها إلى الآخرة، حيث تشهد الأعضاء على أصحابها، ويشهد الناس بعضهم على بعض، وللأنبياء شهادة وللملائكة شهادة، والله شهيد فوق الجميع.

هذا الذي مضى هو فيما يخص الشهادة بالمعنى الحقيقي، أما الشهادة بالمعنى المجازي - وهي من خصائص المسائل العلمية - فإن الهدف منها لا يقل أهمية عن هدف الشهادات السابقة، وهو تأسيس تلك المسائل بالشاهد والدليل. فما من مسألة علمية إلا ويطلب لها الشاهد والدليل، وما تقدم علم النحو وتدعمت مسائله إلا بالنظر إلى اعتماده على الشواهد. تلك الشواهد التي درست باستفاضة، وألفت فيها الكتب الكثيرة، تشرحها وتوضحها، وتعربها، وتنسبها، حيث لم يترك شأن من شؤون شواهد النحو إلا تمت تغطيته.

وعلى العكس من ذلك كان نصيب الشواهد البلاغية، تلك الشواهد التي مازالت كالكنوز المغلقة على ثرواتها، تنتظر الأساتذة والطلبة الذين يقدمون على فتحها وإخراج نفائسها.

يقول عويض بن حمود العطوي:

«لا أحد يشك في مكانة الشاهد في العلوم العربية والإسلامية؛ وذلك أن الشاهد يعد هو العصب لها في مرحلة التنظير، وهو المادة في مرحلة التطبيق. والشواهد لا يقف تأثيرها عند هذا الحد، بل إنها لتكوّن في مجموعها تراثًا حضاريًا للأمة، لا يمكن التفريط فيه فضلا عن تجاهله؛ لأنه مرتبط بثقافة هذه الأمة»[1].

ويقول إميل بديع يعقوب عن الشواهد: «وهي فضلا عن ذلك، تؤلف جزءا مهما من تراثنا الأدبي والحضاري»[2].

---

(١) منهج التعامل مع الشاهد البلاغي بين عبد القاهر وكل من السكاكي والخطيب القزويني ص ٤٩٧ مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٨ ، ع ٣٠ ، جمادى الأولى ١٤٢٥ هـ.

(٢) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية المقدمة ص ٥.

وهذا البحث حبوة قصيرة في هذه الرحلة الممتعة، المليئة بالاكتشافات المبهرة لكل من رام الانضمام لها، وهي ماضية في طريقها نحو كنوز تراثنا البلاغي العظيم.

فكرة البحث:

ما كنت أتصور أن القدر سيجمعني يوما من الأيام بمؤلفات الشيخ عبد القاهر الجرجاني؛ لكثرة ما كتب عن هذا العالم الجليل، وما كنت أظن أنني سيكون بمقدوري أن أضيف جديدا إلى ذلك المكتوب، حتى كان ذلك اليوم الذي كنت فيه أتصفح كتاب «دلائل الإعجاز» بتحقيق الشيخ محمود شاكر منذ ست سنوات، وكان من عادتي في كل كتاب أن أقرأ المقدمة أولا، وفي هذه النسخة من الكتاب اطلعت على كلام للمحقق يؤكد فيه على أمور، تشير إلى أن كلام الشيخ في هذا الكتاب لم يفهم بعد، وبخاصة حديثه عن «اللفظ» و «المعنى»، وأن من الضروري إعادة قراءة هذا الكتاب، لأن هذه الإعادة لو آتت أكلها ستعيد النظر في كثير من المسلمات، ومنها قضية اللفظ والمعنى التي لم يفهم مقصد الشيخ منها في كتابه هذا وإلى جانب ذلك فقد أكد الشيخ محمود يرحمه الله أن هدف عبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز» هو أن ينقض كلام القاضي عبد الجبار في الفصاحة، الوارد في الجزء السادس عشر من كتابه: «المغني في أبواب التوحيد والعدل»، فشد هذا الكلام انتباهي، وبدأت أقرأ وأتتبع هذا الموضوع فوجدت تباينا فادحا في فهم هذا الشيخ الجليل عبد القاهر. ففي الوقت الذي يصنفه بعضهم أنه من أنصار اللفظ، يصنفه آخرون أنه من أنصار المعنى. وفي الوقت الذي يجعله الأكثرون قد استلهم نظريته في النظم من القاضي عبد الجبار، يجعله الشيخ محمود شاكر معارضا للقاضي عبد الجبار وناقضا لنظريته في الفصاحة، وفي الوقت الذي صنف فيه أشعريا يتعصب لأشعريته ويدافع عنها، صنفته الدكتورة سلوى النجار معتزليا يجري في تيار القاضي عبد الجبار، ويتبنى رؤاه[1].

فازددت لهذه المسألة قلقا وأهمني أن أقوم بدراستها، وبدأت أجمع المعلومات عنها،

(١) انظر كتاب :الجرجاني أمام القاضي عبد الجبار نحو رؤية جديدة في قضايا اللغة لدى الجرجاني. مطبعة التسفير الفني. تونس ٢٠٠٤ ف.

حتى تأكدت من وجود مشكلة فعلا، فقررت الاستعانة بأستاذ في البلاغة، وهو الدكتور محمد الجربي يرحمه الله، فقابلته وعرضت عليه الموضوع فأكبر هذه الدراسة ووعدني بالمساعدة، وزودني بالجزء السادس عشر من كتاب المغني للقاضي عبد الجبار، ولكنه نبهني في الوقت نفسه إلى الصعوبات الشديدة التي تكتنف دراسة مثل هذا الموضوع؛ لأن دراسة الشيخ عبد القاهر بمفرده تتضمن صعوبات جمة بسبب الصعوبة التي يجدها الطلبة في فهم عباراته، فما بالك أن يضم إليه القاضي عبد الجبار؟ كما وضح لي الدكتور محمد يرحمه الله أن هذا الموضوع كبير وربما لا يصلح للماجستير، ويفضل أن يكون موضوعا للدكتوراه. فتقبلت هذا التوجيه من الدكتور محمد الجربي يرحمه الله، وأجلت ذلك الموضوع ولم أتركه إن شاء الله، وأكرمني ربي بهذا الموضوع الذي وجهني إليه أستاذي المشرف الدكتور: محمد مصطفى بن الحاج فجزاه الله عني كل الجزاء.

وكأن هذا التوجيه إنما كان تفضلا من العناية الإلهية، وكان فيه كل الخير والبركة؛ لأن دراسة الشواهد في هذا الكتاب هي من الأهمية بمكان، ولابد أن تكون مقدمة وتمهيدا لدراسة ذلك الموضوع الهام، فلله الفضل والمنة.

أسباب البحث:

هناك مقولة تقول: «العلوم ثلاثة: علم نضج وما احترق وهو علم الأصول والنحو، وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث»، والتأمل في هذه المقولة مضافا إليها كلام الشيخ محمود شاكر في مقدمة تحقيقه لدلائل الإعجاز، يجعل كل عاشق للعربية يفكر كيف يمكنه أن يسهم في هذه العلوم التي لا نضجت ولا احترقت.

وبإعادة التأمل مرة أخرى يتبين أن العلة في نضج بعض العلوم، وعدم نضج بعضها الآخر ربما تعود لأسباب كثيرة لا أحسن التعبير عنها بسبب قصر باعي فيما يتعلق بتلك العلوم، أما بالنسبة لعلم البيان فبالإضافة لعوامل عديدة فلعل أوضح هذه العوامل إنما هو الزهد في التركيز على الشواهد، وتوجيه الاهتمام بدلا من ذلك إلى تقعيد القواعد،

واستخراج الحدود الجامعة المانعة والتدليل عليها بنماذج محددة تنتقل من مصنف إلى آخر. يضاف إلى ذلك - وهو ما شرحه الشيخ باستفاضة في كتاب «دلائل الإعجاز» - الغموض الذي يتمثل في أمرين: غموض في الخصائص والمزايا ذاتها، وغموض في حديث العلماء عن هذه الخصائص والمزايا، فكان لابد من توجيه الاهتمام للشاهد البلاغي، والاستعانة به للقضاء على الغموض، وذلك في الإطار الشامل لبحث الأسباب التي أدت بالبيان - وهو مفخرة العربية - أن يكون في الأزمة التي هو فيها.

أما كتاب «دلائل الإعجاز خاصة»، فإن الزهد في تناول شواهده هو من أهم ما يميز المتحدثين عن عبد القاهر الجرجاني من خلال كتاب «دلائل الإعجاز»، وإذا تناولوا الشواهد فلا يتناولونها في سياقها التوظيفي، وإنما يتناولونها في سياقها البلاغي بعيدًا عن التربة التي زرعها الشيخ فيها، فينقلون تحليلات الشيخ البلاغية دون نظر إلى السياق والتوظيف.

ولم أجد فيما قرأت من جمع هذه الأسباب التي نتج عنها عدم نضج علم البيان، كما جمعها الأستاذ / عبد الله جعيثن في مقالتين له في جريدة الرياض السعودية:

المقالة الأولى / بعنوان: «**عشنا مع الخادمات وتركنا ملكات الجمال**»[(١)].

والمقالة الأخرى / بعنوان: «**الضعف في البلاغة**»[(٢)].

والكاتب يشير في هاتين المقالتين إلى أمرين هامين تعاني منهما البلاغة:

الأمر الأول: التركيز على شرح قواعد البلاغة التي تم استنباطها من الشواهد البلاغية دون الاهتمام بالشواهد البلاغية نفسها.

---

(١) أنظر المقال في جريدة «الرياض» للأستاذ عبد الله الجعيثن/ بعنوان: «عشنا مع الخادمات وتركنا ملكات الجمال» السبت ٨ جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ - ٢٣يونيو ٢٠٠٧ ف - العدد ١٤٢٤٣ http://www.alriyadh.com/2007/06/23

(٢) أنظر المقال للأستاذ عبد الله الجعيثن بعنوان: «الضعف في البلاغة» بجريدة الرياض ليوم الأحد، ١٦ من رمضان ١٤٢٧هـ/ أكتوبر ٢٠٠٦ فالعدد ١٣٩٨٥. http://www.alriyadh.com/2006/10/08/article192632.html

الأمر الآخر: الاستفاضة في شرح أشكال النظم التي تخالف الفصاحة، دون التركيز والشرح لتلك الأشكال الفصيحة البليغة، وكأن قواعد البلاغة والنظوم الخارجة عنها، قد أصبحت هدفا في حد ذاتها، وكأن بلاغة العرب إنما هي نظم فاسد لابد من معرفته لنتوصل إلى النظم الراقي، لكن في الحقيقة والواقع أن ما يسمى بالنظم الفاسد ما هو إلا أبيات متناثرة هنا وهناك، جمعوها وجعلوا منها موضوعا للدراسة، يتصدر كل كتاب يبحث في البلاغة، وكأنه هو بيت القصيد، وتظل آلاف من أبيات الإبداع الشعري الراقي وكذلك من النثر، ترقد في بطون الكتب على الأرفف ما زالت بكرا لم يقربها أحد.

ولما كان للشيخ عبد القاهر الجرجاني مكانته المتألقة المعروفة في تاريخ البلاغة، و ما زال الجدل قائما حول أهم كتبه وأخطرها وهو كتاب «دلائل الإعجاز»، فقد استخرت الله وتوكلت عليه في أن أتوجه صوب شواهد هذا الكتاب التي ربما دلت وحلت إشكاليات كثيرة لم يبث فيها بعد، ولو صدقت النتائج التي أسعى إليها فلربما قد تغير بعض المفاهيم السائدة في حياتنا الأدبية.

مشكلة البحث:

يتمثل العمل الذي أقوم به في تتبع كيفية توظيف الشواهد في كتاب «دلائل الإعجاز»، لأنه بهذا التتبع لكيفية التوظيف تتبين الصورة ويتضح غرض الشيخ من الكتاب.

وهذا التتبع سيكون لجميع أنواع الشواهد، وهذا في حد ذاته هو في الدرجة القصوى من الأهمية، لأن تجزئة الشواهد بحسب أنواعها، وتصنيفها إلى: شواهد قرآنية، وشواهد من الحديث الشريف، و شواهد شعرية، وشواهد نثرية بغرض دراسة نوع منها لا يعود على الدراسة الموضوعية بالفائدة المرجوة؛ وإن كان سيعود بالفائدة على الشاهد منفردا، ولكن فائدته تقل بسبب اقتطاعه من محيطه، والذي يفعل هذا لشواهد كتاب «دلائل الإعجاز» فإنما حاله حال إنسان جاء إلى باقة ورد جميلة، فرأى أن يرتبها - حسب وجهة نظره - بحسب ألوانها، فجعل الورود البيض في مكان، والصفر في مكان، والحمر في

مكان، وجمع كل النباتات الخضر التي عادة ما تتخلل الباقة فوضعها هي الأخرى في مكان رابع، فهو قد صنف مكونات الباقة بحسب ألوانها، ولكنه في الوقت نفسه قد قضى على ما كان يسمى باقة، وفقد بذلك كل الجمال الذي كانت قد صنعته تلك الباقة.

كما أن علماء البلاغة وعلى رأسهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني كانوا يدمجون الشواهد، ويستشهدون بجميع الأنواع في المسألة الواحدة، ويلتزمون بحكم الشعور الديني بمسألة الترتيب بين هذه الأنواع، فيبدأون بالقرآن أولا ثم بالحديث، ثم بالشعر، ثم بالنثر، ولكن الشيخ خالف هذه القاعدة، وكان يغرس الشاهد المناسب في الموضع المناسب بغض النظر عن النوع.

بل الأعجب من هذا أن الشاهد القرآني الذي كان عند سابقيه هو أول ما يذكر، كان عند الشيخ - في كثير من المواضع - هو آخر ما يذكر ليرصع به مرتبة التتويج، وهذا هو الأسلوب المتعارف عليه أحيانا في المسابقات التنافسية التي تستدعي وضع الفائزين في ترتيب معكوس، حيث يبدأ بذكر آخر المراتب ثم يختم بالحائز على الترتيب الأول فتتركز عليه الأضواء، ويحظى بكامل الاهتمام، وبه تختم المسابقة حيث لا مرتبة أعلى.

أسئلة البحث:

هذا البحث يسعى للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ – فيم وظف الشيخ شواهده؟ وهل يستطيع هذا البحث تغطية كل هذا التوظيف؟

٢ – كيف وظف الشيخ هذه الشواهد؟

٣ – إلى أي مدى تنوعت الشواهد في كتاب «دلائل الإعجاز»؟ وما تلك الأنواع؟ وما الأغراض الناتجة عن هذا التنوع؟

٤ – ماهي الخصائص التي تميز شواهد هذا الكتاب عن شواهد غيره من الكتب؟

٥ – هل من ثمرة لهذا الجهد؟

مصطلحات البحث:

بالنظر إلى التميز الذي تحظى به شواهد الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتاب «دلائل الإعجاز» وهو موضوع الدراسة، وكذلك بالنظر إلى أغراض الشيخ المنوعة من توظيفه لشواهده، بالإضافة إلى الكيفية التي سنها لنفسه في أسلوب هذا التوظيف، فقد استدعى البحث أن تصنف الشواهد إلى أنواع بحسب الغرض من توظيف كل نوع، وأن يوضع لكل نوع ما يناسبه من مصطلح يميزه عن الآخر.

وبحسب ما نال الباحثة من توفيق الله فقد صنفت شواهد الشيخ إلى مجموعات وأصناف بحسب الغرض الذي وظفت فيه لا بحسب النوع، الأمر الذي استلزم أن تستعمل من المصطلحات ما يميز كل نوع منها عن الآخر على الشكل التالي:

أولاً: شواهد التتويج[1]: ويندرج تحتها ثلاث درجات:

١ – شواهد درجة التتويج الخاص.

٢ – شواهد درجة التتويج المحدود.

٣ – شواهد درجة التتويج المفتوح.

ثانيًا: الشواهد الأساسية، ويندرج تحتها نوعان:

١ – الشواهد الرئيسة، وتتألف من ثلاث درجات:

أ – شواهد التمهيد.

ب – شواهد التقعيد.

ج – شواهد التأييد.

٢ – الشواهد التكميلية، ويندرج تحتها نوعان:

---

(١) صاحب هذا المصطلح على حد علمي هو الدكتور مراد بن عياد في كتابه: مدونة الشواهد في التراث البلاغي العربي من الجاحظ إلى الجرجاني، أسسها – مقاييسها – مناهجها – وظائفها. كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس. شهر الصيف ٢٠٠٦ ف. والتقسيمات الواردة في هذا النوع ليست للمؤلف ولكنها من عمل الباحثة، وكذلك جميع المصطلحات الأخرى.

أ – شواهد التدعيم.

ب – شواهد التعزيز.

ثالثًا: الشواهد الجانبية، ويندرج تحتها عدة أنواع هي:

١ – شواهد التوضيح. ٢ – الشواهد المحورية. ٣ – شواهد الاستدراك.

٤ – شواهد الإقناع. ٥ – الشواهد المعاكسة. ٦ – شواهد المقارنات.

٧ – شواهد التصحيح. ٨ – شواهد تخرج عن القاعدة لغرض بلاغي.

٩ – شواهد الاستطراد، ويندرج تحتها أنواع.

أهمية البحث:

لهذا البحث أهميتان: خاصة وعامة:

١ – أهمية البحث الخاصة:

تتمثل هذه الأهمية في لفت النظر إلى طريقة الشيخ في توظيف الشاهد البلاغي، واعتماده عليه اعتمادا كليا في تجلية كل فكرة يرغب في إيصالها إلى المتلقي، فلا توجد فكرة عند الشيخ دون شاهد أو دليل. بل الشيخ يذهب إلى أبعد من ذلك فيدعم ثم يعزز حتى لا يبقى مجال للشك في صحة ما يذهب إليه.

وقد يخرج بالشواهد عن الموضوع، أو يستطرد فيه، وكل ذلك يصب في خدمة تلك الفكرة، وكل ذلك أيضا يتطلب التأني مع الشيخ ومتابعته على مهل.

٢ – أهمية البحث العامة:

أ – دراسة توظيف الشاهد في أحد الكتب، ثم تتبعه في مصنفات أخرى يكشف التباين في توظيف الشاهد الواحد بين كتاب وآخر، كما يكشف التباين بين أفكار المؤلفين والعلماء وتوجهاتهم.

ب – دراسة توظيف الشاهد البلاغي تساعد في الكشف عن مراد المؤلف وغرضه من تأليف كتابه.

جـ – تتبع الشواهد في الكتب البلاغية يكشف الشاهد الجديد من الشاهد المكرر، كما يكشف أصالة المؤلف في تأليف كتابه، أو اعتماده على تقليد غيره.

د – التعمق في دراسة الشاهد وكيفية توظيفه تسهم في العمل على تصحيح الأخطاء الموجودة في كتب البلاغة، سواء كانت أخطاء عقدية أم علمية، وهذه خطوة هامة في النهوض بالبلاغة، لأن بعض الكتب في تراثنا البلاغي هو من قبيل الرد على مؤلفات أخرى بسبب بعض التحفظ على ما ورد فيها. وهذا قد يحرك آخرين للرد وفي ذلك تحريك للعلم، وتنمية لمسائله.

أهداف البحث:

لهذا البحث أهداف خاصة وأهداف عامة:

١ – أهداف البحث الخاصة:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على هذه الثروة الهائلة من الشواهد البلاغية في هذا السفر القيم، تلك الثروة التي لايعقل أن يكون الشيخ قد أجهد نفسه فيها دون أن يكون لها غرض رفيع يبذل الشيخ جهدا مضنيا في سبيل الوصول إليه وهو الإجابة على سؤال واحد: أين يكمن الإعجاز؟

٢ – أهداف البحث العامة:

أ – الدعوة إلى دراسة شواهدنا البلاغية، وإبراز ما فيها من إبداع.

ب – الكشف عن دور دراسة توظيف الشاهد البلاغي في النهوض بعلم البلاغة.

جـ – الدعوة الجادة، والتنبيه إلى إعادة النظر في كثير من الأحكام الموروثة المبنية على التقليد دون تمحيص، فإن دراسة الشواهد هي وحدها التي تضع اليد على الحكم الصحيح.

د – التشجيع على دراسة الشاهد البلاغي للنهوض بالذوق الأدبي للأمة.

هـ – كسر حاجز الرهبة من دراسة الشاهد البلاغي خوف الوقوع في الخطأ، وهل يولد

الصواب إلا من رحم الخطأ؟ وقد قال الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: «إذا هبت أمرا فقع فيه، فإن شدة توقيه أعظم مما تخاف منه»[١].

منهج البحث:

اعتمد البحث منهجين في دراسة شواهد الشيخ عبد القاهر الجرجاني:

١ – **اعتمد أولًا**: «المنهج الوصفي التحليلي» في التعريف بشواهد كتاب «دلائل الإعجاز»، وتصنيفها، ووصفها والتعرف على خصائصها والتعليق عليها.

٢ – **واعتمد ثانيًا**: «المنهج التاريخي» في إطار البحث عن جذور الأفكار وتطورها تاريخيا. وما كان ذلك ليتحقق إلا بفضل تتبع الشاهد الذي كان يوظف في كل حقبة تاريخية بطريقة توافق أو تخالف أو تنحرف قليلا عن سابقتها.

الدراسات حول الشواهد البلاغية:

هناك جهود قديمة وحديثة معاصرة استهدفت دراسة الشواهد البلاغية بعامة، لكنها تفاوتت في المنهج والهدف، وهذه الجهود بعضها قديم وبعضها حديث. وسأذكر في هذا التعريف ما تمكنت من الوقوف عليه منها، أما ما لم أتمكن من الاطلاع عليه فإنني أشير إليه إشارة في الهامش.

أولا: الدراسات القديمة:

لم يتيسر لي من الدراسات القديمة الاطلاع إلا على كتاب:

– معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: للشيخ: عبد الرحيم بن أحمد العباسي (٨٦٧ هـ- ٩٦٣ هـ). والشيخ وضح منهجه بقوله: «وسلكت فيه منهج الاختصار، ومدرج الاقتصار، ونصيت على أبحرتلك الشواهد العروضية، ووضعت في كل شاهد منها ما يناسبه من نظائره الأدبية، وذكرت ترجمة قائله إلا ما لم أطلع عليه بعد التفتيش في كتب الأدب، والتحري والاستقصاء في الطلب، ومزجت فيه الجد بالهزل، والحزن

(١) سجع الحمام في حكم الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، ص ٥١ رقم ١٦٣.

بالسهل، وسميته بـ» معاهد التنصيص على شواهد التلخيص «[١].

وبذلك نستطيع القول بأن هذا الكتاب يتميز بالخصائص التالية:

١ – يذكر الشاهد، ويحدد بحره العروضي، وينسبه إلى قائله إن وجد مع ترجمته.

٢ – تحديد نكتة الاستشهاد البلاغي.

٣ – أحيانا يسرد كل القصيدة التي ينتمي إليها الشاهد، ولكنه في أغلب الأحيان يذكر مطلعها، وقد يذكر المشهور من أبياتها.

٤ – يربط بين الشاهد البلاغي وبين الأبيات السابقة واللاحقة ليتضح المعنى بمعرفة السياق الوارد فيه .

٥ – يتحف الشاهد بنظائره من الشواهد المتفقة معه في المعنى والغرض.

ثانيًا: الدراسات الحديثة:

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت الشواهد البلاغية:

١ – الدراسة الأولى:

الشاهد البلاغي في كتابي عبد القاهر الجرجاني(أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز)، رسالة ما جستير بإشراف الدكتور: محمد رمضان الجربي، مقدمة من الطالب: إبراهيم مفتاح علي أبو تبر، جامعة الفاتح قسم اللغة العربية، ١٩٨٦ف.

قسم الطالب رسالته إلى: مقدمة وأربعة فصول وخاتمة. خصص الفصل الأول للترجمة للشيخ عبد القاهر، وخصص الفصل الثاني لاستعراض منهج الشيخ في كتابيه: أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، مع دراسة تحليلية على ضوء منهجه لمبحث التقديم والتأخير، أما الفصل الثالث فقد درس فيه نظرية النظم مع استعراض لبعض نماذجه في النقد الأدبي، في حين جعل الفصل الأخير للقسم التحقيقي الذي تميز بالخصائص التالية:

---

(١) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ١/ ٢ – ٣.

١ – قسم الطالب شواهد الكتابين بحسب الأنواع:

– الشواهد القرآنية. – الشواهد الشعرية.

– الشواهد من الحديث الشريف.

أ – بالنسبة للشواهد القرآنية كان يذكر الآية، والسورة، وموضعها من الكتابين مع تحديد الفصل والصفحة.

ب – ولا يختلف عمله في الشواهد الشعرية كثيرا عن عمله في الشواهد القرآنية، حيث كان يذكر القصيدة التي ينتمي إليها الشاهد، مع نسبته إلى قائله، وتحديد موضعه من الكتابين.

جـ – ويكرر الفعل نفسه مع الشواهد من الحديث الشريف، فيحدد موضعه في مصدره، ثم يحدد مكانه من الكتابين مع تحديد الصفحة.

وقد حدد الطالب منهجه في الرسالة بقوله:» وسرت بعون الله في بحثي، فاتضح لي أنه سيقتصر على الجانب التحقيقي، بجمع الشواهد، وردها إلى أصولها، وفي هذا إغفال لجانب مهم من الجوانب التي يجب أن تدرس عند عبد القاهر الجرجاني، ألا وهو إلقاء الضوء على منهجه التحليلي، ودراسة بعض نماذجه الأدبية والنقدية والبلاغية»[1].

٢ – الدراسة الثانية:

الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز، توثيق وتحليل ونقد / للدكتورة نجاح الظهار، الطبعة الأولى ١٩٩٦ ف.

أصل الكتاب رسالة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في البلاغة العربية من كلية اللغة العربية (جامعة أم القرى بمكة المكرمة)، وهو عمل قيم وجهد كبير تناولت فيه شواهد الشيخ الشعرية بعناية خاصة، ومهد هذا العمل الطريق قدما لمواصلة الاهتمام بتراث هذا الشيخ الجليل، ثم صدر في كتاب يتألف من جزئين، ويتميز عملها في الكتاب بالخصائص التالية:

---

(١) مقدمة الرسالة ص ج.

أ – يتناول الكتاب الشواهد الشعرية فقط في كتاب دلائل الإعجاز دون بقية الأنواع كالقرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو النثر.

ب – تنسب المؤلفة الأشعار في الكتاب إلى قائليها، مع ترجمة موجزة للشاعر، وتوضيح الكلمات الصعبة .

جـ – عُنيت المؤلفة بالتعريج على مناسبة القصيدة وذكر بحرها العروضي.

د – تهتم المؤلفة بربط الشاهد بالأبيات السابقة واللاحقة للشاهد.

د – بذلت المؤلفة جهدا مشكورا في توثيق الشواهد، بإرجاعها إلى مظانها في الدواوين الشعرية، وفي كتب الأدب والبلاغة والنقد واللغة والنحو والعروض والتفسير.

هـ – ناقشت المؤلفة أحيانا بعض القضايا النقدية التي أثيرت حول بعض الشواهد وحاولت أن تصل إلى ترجيح ما تراه راجحا منها.

وبالإضافة إلى العمل التحقيقي المذكور في الخصائص السابقة، فقد ذكرت المؤلفة عملا فنيا آخر يتناول الجانب التوظيفي عند الشيخ، ورأت أن تتناوله، فوجدته قد انحصر في خمس صور:

– الصورة الأولى: لشواهد لم يقومها الشيخ، ولم يدل برأيه فيها، فرأت الباحثة أن تحكم عليها، مع بيان سر الحكم.

– الصورة الثانية: لشواهد حكم عليها الشيخ دون ذكر العلة، فرأت أن تبحث عن سر ذلك الحكم.

– الصورة الثالثة: تخص الشواهد التي حكم عليها وبين سر الحكم، مكتفيا في ذلك بالظواهر النحوية، ورأت الباحثة أن ذلك لم يكن كافيا، فقررت أن تخطو خطوة للأمام وتكشف عن السر البلاغي في تلك الظواهر.

– الصورة الرابعة: إعادة النظر فيما صدر من أحكام للشيخ على شواهده.

- الصورة الخامسة: قالت عنها المؤلفة:» ومنها ما استحسنه الشيخ، ورأيت أو رأى غيري من النقاد أنه غير حسن، فرأيت أن أتعرف على مصدر الاستحسان عند عبد القاهر، وأبين رأيي في الحكم عليها بعدم الحسن. وفي كل ذلك استعنت بما قاله العلماء والنقاد قبل عبد القاهر، وما قاله العلماء والنقاد بعده، إن كان ورد شيء من هذه الشواهد فيما ألف قبله أو بعده»[1].

٣ – الدراسة الثالثة:

كتاب «مدونة الشواهد في التراث البلاغي العربي من الجاحظ إلى الجرجاني: أسسها – مقاييسها – مناهجها – وظائفها» للمؤلف مراد بن عياد، في جزأين.

أصل هذا الكتاب هو الآخر لنيل شهادة البحوث المعمقة (الدكتوراه) في اللغة العربية وآدابها، والعمل يتكون من قسمين كبيرين:

القسم الأول: القسم الوصفي:

وهذا العمل يقوم على وصف مدونة الشواهد تدرجا من الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) إلى الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ أو ٤٧٤ هـ)، كما وردت في المؤلفات البلاغية وتشمل:

كتاب «البيان والتبيين» للجاحظ، و«ثلاث رسائل في إعجاز القرآن» لكل من: «الرماني» (ت ٣٨٤ هـ)، و «الخطابي» (ت ٣٨٨ هـ)، و «عبد القاهر الجرجاني»، وكتاب «الصناعتين» لأبي هلال العسكري (ت بعد ٣٩٥ هـ)، وكتاب «إعجاز القرآن» للإمام الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ)، وكتاب «سر الفصاحة» لابن سنان الخفاجي (ت ٤٧٧ هـ)، و«أسرار البلاغة» و «دلائل الإعجاز» للشيخ عبد القاهر الجرجاني.

مظاهر الوصف: اعتمد المؤلف ثلاثة مظاهر للوصف شملت:

١ – **مظاهر الوصف الكمي:** ويستند إلى تحديد تواتر الرجال من أصحاب الأمثلة والنماذج المستشهد بها في النص البلاغي لكي يمكن تحديد من هم أصحاب

(١) الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز ١/ ١١.

المواد الأدبية المنزلة في النصوص البلاغية وما مصادرها.

٢ – **مظاهر الوصف النوعي**: يحدد غلبة بعض الأنواع على البعض الأخر، وبناء على هذا التحديد يتحدد الغرض من تلك الغلبة هل هو لمجرد النوع أو هو لأسباب أخرى بلاغية وجمالية.

٣ – **مظاهر الوصف الوظيفي**: وهذا الوصف يقوم على تحديد العلاقة بين النموذج المستشهد به، والنص البلاغي الذي وظف فيه، فهما نصان متقاطعان تجمع بينهما علاقة تقوم في نسيج واحد، بحيث يمثل الشاهد البلاغي الإبداع، ويمثل النص المحتضن فكر المؤلف الذي استشهد ووظف هذا الإبداع.

القسم الثاني: تتبعي تاريخي (تتبع تاريخ الأفكار وتطورها)

بعد مرحلة الوصف بمظاهره الثلاثة، توجه المؤلف صوب المادة الموصوفة يستقرؤها، ويستخبرها، ويسائلها، ويفجر دلالاتها. بحيث يتم التعامل مع الشاهد الواحد في البيئات المختلفة التي زرع فيها، وما هي الثمار التي طرحها في كل بيئة، ومن خلال المدونة تابع المؤلف الظواهر الأدبية وتحولاتها من ناقد إلى ناقد ومن عصر إلى عصر.

وهذا التتبع له أهميته القصوى في تحديد مسار الأفكار، وتحديد نقطة تغيرها أو انحرافها، ومن هو صاحب التغيير أو الانحراف.

وفي هذا الجزء الثاني الذي سماه المؤلف «النظرية الأدبية»، درس الشواهد بعد أن تم وصفها في سياق التمييز والاختيار أولا، ثم في توظيف هذا المختار، وكيفية استنطاقه في جوانب مختلفة كالنظم، ومسألة التلاؤم الصوتي، والسجع والتجنيس، وغيرها من المسائل المتنوعة التي لا يمكن لهذه العجالة أن تحيط بها أو بالكثير منها، بسبب تميز العمل وجدته، ولكن كما قيل: ما لا يدرك كله لا يترك جله. والمدونة – حسب رأيي – ستصبح مصدرا أساسيا لكل باحث في الشواهد البلاغية بدون مراء، والباحث المدقق لا يفيده أن يقرأ منها شيئا ويترك شيئا، ولكن لن يقطف منها الثمار حتى ينتهي من قراءتها؛ بسبب قيام فكرتها على الترابط التراكمي، بحيث يسهم كل مبحث فيها إلى توصيلك للذي يليه.

وقد أفدت في هذه الدراسة من مباحث المدونة كثيرا، وأوضح بصمة تركتها المدونة في هذه الدراسة هي وضع الأصول الأولى لفكرة التتويج التي بنت عليها الباحثة درجات التتويج في الدلائل، وهو مصطلح جديد لم أجده إلا في المدونة.

٤ – الدراسة الرابعة:

الاستشهاد بالحديث الشريف في المعاجم العربية، تأليف أشرف أحمد حافظ (دكتور) دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، بدون ذكر الطبعة و سنة النشر.

أصل الكتاب أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها من جامعة الإسكندرية سنة ١٩٩٩ف.

الهدف من الدراسة:

هدف الدراسة أن ترد على القائلين بأن الاستشهاد بالحديث الشريف في المعاجم العربية إنما كان على سبيل التبرك فقط، فخالفت النتائج في هذه الدراسة تلك المقولة، وتوصل البحث إلى إثبات النتائج التالية:

أولًا: مواد كثيرة لم يجد فيها صاحب المعجم ما يسعفه من الشواهد بما يقوي الحجة سوى الحديث الشريف، وساق الأمثلة الكثيرة من لسان العرب خاصة.

ثانيًا: على الرغم من كثرة الشواهد الشعرية في المعاجم العربية، فإن تحليل الأحاديث النبوية، والتعليق عليها في المعاجم اللغوية جعل المادة الحديثية أضخم من المادة الشعرية.

ثالثًا: يربط البحث بين حياة المؤلف وثقافته وشيوخه، وبين نظرته للاستشهاد بالحديث الشريف بسبب وجود علاقة وثيقة بين المسألتين.

رابعًا: يقوم البحث على إحصاء الشواهد من الحديث الشريف في المعاجم اللغوية، ثم تحليل نتائج الإحصاء للخروج بنتائج كلية.

خامسًا: يستعرض البحث مناهج المعجميين العرب في استشهادهم بالحديث الشريف.

أقسام الدراسة:

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة.

١ – التمهيد.. ويتكون من ثلاثة أقسام:

– القسم الأول ويتناول الاستشهاد والاحتجاج.

– القسم الثاني ويتناول نشأة المعاجم.

– القسم الثالث ويتناول القصور في المعاجم.

٢ – الفصل الأول: ويتناول فيه قضية الاستشهاد في الدرس اللغوي وحدودها الزمانية والمكانية، إضافة إلى معيار المادة، ومعيار الكثرة.

٣– الفصل الثاني: ويتناول فيه قضية الاستشهاد بالحديث الشريف عند النحويين.

٤ – الفصل الثالث: ويتناول فيه المعاجم اللغوية والاستشهاد بالحديث الشريف، حيث تناول البحث كلا من: الجمهرة لابن دريد، والمنجد لكراع النمل، والبارع لأبي علي القالي، والمجمل لابن فارس، والمخصص لابن سيدة، والعباب الزاخر للصاغاني، أما أساس البلاغة للزمخشري فقد أفرد بدراسة مفصلة بسبب منهجه المتميز في الفصل بين الحقيقة والمجاز.

منهجه في دراسة المعجم في هذا الفصل:

أ – ترجمة موجزة لصاحب المعجم.

ب – استعراض منهج صاحب المعجم في ترتيب المادة اللغوية.

جـ – تناول الحديث والشواهد الأخرى، وربط ذلك كله بحياة المؤلف، وشيوخه، ومؤلفاته بما سيؤثر على نسبة استشهاده بالحديث الشريف.

د – تناول الأحاديث والمستويات اللغوية سواء أكانت هذه الأحاديث في الجانب الصوتي أم الصرفي أم الدلالي أم النحوي.

منهجه في دراسة معجم أساس البلاغة :

أ – ترجمة الزمخشري.

ب – تحليل مقدمة أساس البلاغة.

جـ – الحديث والشواهد الأخرى، حيث عرض فيه لنسبة استشهاده بالحديث الشريف إلى غيرها من الشواهد، وهي نسبة شاملة للمعجم كله.

د – مدخل عن الحقيقة والمجاز، وتناول فيه: الحقيقة والمجاز في أساس البلاغة، وأحاديث في الحقيقة، وأحاديث في المجاز.

٥ – الفصل الرابع: وقد تناول فيه مناهج أصحاب المعاجم الكبرى في الاستشهاد بالحديث الشريف. وهي دراسة مفصلة في ثلاثة معاجم كبرى هي: الصحاح للجوهري، واللسان لابن منظور، وتاج العروس للزبيدي.

منهجه في دراسة هذه المعاجم :

أ – ترجمة موجزة للمؤلف.

ب - عرض منهج المؤلف في ترتيب المادة.

جـ – تحليل مقدمة المعجم.

د – إحصاء الشواهد من الحديث والشواهد الأخرى.

هـ - إضافة دراسة خاصة بكل معجم.

و – وضع دراسة شاملة للمستويات اللغوية في الحديث الشريف في هذه المعاجم.

٦ – الفصل الخامس: وعنوانه توثيق المادة الحديثية في المعاجم اللغوية دون تخريج، ويرجع السبب في ذلك إلى التباين في ورود الأحاديث النبوية في المعاجم اللغوية ما بين الجزء من الحديث، إلى الحديث الشريف كاملا، ولكن الباحث استرشد بالضوابط المعتمدة في مصطلح الحديث، التي وضعها كل من: ابن الصلاح ٥٧٧ هـ - ٦٤٣ هـ، وابن جماعة ت ٧٣٣ هـ، والطيبي ت ٧٤٣ هـ، وغيرهم من

علماء مصطلح الحديث، حيث كانت ضوابطهم تحدد صحة الحديث من عدمه، ودرجات تلك الصحة.

٧ – خاتمة البحث: وفيها النتائج الكلية للبحث.

ثالثًا: المقالات: وقد وقفت منها على الآتي:

١ – منهج التعامل مع الشاهد البلاغي بين عبد القاهر وكل من السكاكي والخطيب القزويني. د. عويض بن حمود العطوي / قسم اللغة العربية – كلية المعلمين في تبوك. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٨، ع ٣٠، جمادى الأولى ١٤٢٥ هـ.

٢ – الشاهد الشعري وقضايا النقد والبلاغة في كتاب «منهاج البلغاء وسراج الأدباء» نموذج «شعر المتنبي. للدكتور / محمد الحجوي كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة / المغرب. مجلة: آفاق الثقافة والتراث، السنة الثامنة، العددان: التاسع والعشرون والثلاثون ـ ربيع الأول ١٤٢١ هـ ـ تموز (يوليو) ٢٠٠٠ ف

٣ – الأمثال في شواهد نوادر أبي زيد الأنصاري ت / ٢١٥ هـ دراسة توثيق أبي زيد لقسم من مسائل اللغة. د ـ عبد المجيد ياسين الويس. مجلة الباحث الجامعي / يونيو ـ حزيران ـ العدد السابع / سنة ٢٠٠٧ ف.

وهذه المقالات، على الرغم من أهميتها – فهي تمثل جهودا جزئية يمكن لهذه الدراسة الإفادة من إيجابياتها وتجنب هفواتها.

وهذه عناوين لدراسات أخرى، تعرفت الباحثة على أسمائها في مقال: «منهج التعامل مع الشاهد البلاغي»، د .عويض بن حمود العطوي، غير أنها لم تتمكن من الحصول عليها على سعة مجهودها في البحث والاستقصاء، وهي تذكرها علها تتيسر لغيرها ممن يبحث في مجال الشواهد :

٤ – الشاهد الشعري في البلاغة العربية، (نموذج :المتنبي)، د. مصطفى الجوزو،

مجلة الفكر العربي .العدد ٤٦ عام ١٩٨٧ ف

٥ – الشواهد الشعرية في كتاب أسرار البلاغة– توثيق وتحليل بلاغي – رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية كلية اللغة العربية، عايد سليم الحربي، إشراف أ.د . علي البدري، ١٤١٥ هـ

٦ – الشاهد البلاغي وإشكالية النموذج، مجلة جذور تصدر عن النادي الأدبي الثقافي بجد ة العدد الخامس، عام ١٤٢١ هـ .

أهمية هذه الدراسة، وبماذا تتميز، وماذا ستضيف؟

هذه الدراسة تختلف عن الجهود السابقة قديمها وحديثها، وتتميز عنها بما يلي:

١ – لم تقسم شواهد الشيخ عبد القاهر الجرجاني بحسب النوع، ولكنها قسمتها بحسب التوظيف، فظهر كيف يتظافر الإبداع من قاعدته إلى قمته في رسم الصورة الأدبية والفنية.

٢ – عدم التفريق بين الشواهد نتج عنه الحصول على التكامل الموضوعي للصورة والفكرة التي كان الشيخ يسعى لرسمها.

٣ – هذه الدراسة لم تجعل الشاهد البلاغي في ذاته هدفا للدراسة، ولكنها أظهرت كيف يسهم الشاهد في صناعة الفكرة، وكيف تسهم الفكرة في إعلاء شأن الشاهد، وإبراز موقعه.

٤ – هذا الأسلوب في تناول الشواهد في هذه الدراسة، كشف بجلاء كيف كانت هندسة الشيخ لشواهده، وكيف كان توظيفه إياها.

٥ – كشفت الدراسة بهذا الأسلوب وللمرة الأولى على – حد علمي – ذلك الغموض الذي يكتنف قضية اللفظ والمعنى في كتاب الدلائل، ثم الانتهاء إلى رسم تلك الخريطة الهامة التي بموجبها قد تحددت درجات النظم.

٦ – ربطت هذه الدراسة وللمرة الأولى أيضا – على حد علمي – بين بعض ما

يعرضه الشيخ من آراء ومعارضات وبين أصحاب تلك الآراء وذلك اعتمادا على نصوصهم الواردة في مؤلفاتهم. وهذه الطريقة هي التي أجلت الغموض عن كثير من تلك المعارضات التي لم تقابل بنصوصها الأصلية من قبل.

٧ – من خلال هذه الدراسة – وإذا صنف عبد القاهر الجرجاني نموذجا – فقد تبين للباحثة ذلك الرقي الشديد الذي يتمبز به علماؤنا القدامى الذين كانوا يترفعون عن توجيه النقد المباشر للأشخاص في أسمائهم وذواتهم، ولكنهم كانوا يوجهون نقدهم للأفكار خاصة دون ذكر أصحابها، في حين نراهم يذكرون تلك الأسماء في مواضع الثناء والإشادة، وإنها لعمري أحدث ما توصل إليه العلم التربوي في تقنين أسلوب النقد.

ولعل هذا التأدب مع العلماء يتوافق مع ما نقله عبد القاهر الجرجاني نفسه على لسان الجاحظ الذي قال في البيان والتبيين تعليقا على استحسان أبي عمرو الشيباني لبيتين بسبب معناهما، ودون نظر في نظمهما : «ولولا أن أكون عيابا، ثم للعلماء خاصة، لصورت لك بعض ما سمعت من أبي عبيدة، ومن هو أبعد في وهمك من أبي عبيدة»[١].

علما بأن هذه الحادثة – كما نقل عبد القاهر عن الجاحظ – قد حدثت في المسجد الجامع، يوم الجمعة، وهذا يعني أنها لم تكن سرا، أو نقدا خاصا موجها من الجاحظ لأبي عمرو الشيباني[٢].

*** ملحوظات هامة بخصوص «المصادر والمراجع».**

سجلت الباحثة أثناء رحلتها بين مصادر البحث الملحوظات التالية على سبيل التمثيل وليست على سبيل الحصر:

١ – كثير ممن يدرس جهود الباقلاني في كتابه «إعجاز القرآن»، يقارنه بعمل الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتاب «دلائل الإعجاز»، وحقيقة الأمر أن هذه المقارنة

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٥٧.
(٢) المصدر نفسه ص ٢٥٦.

لا تصح، بسبب التباين في الهدف من الكتابين. ففي الوقت الذي كان فيه الباقلاني يبذل الجهد لإثبات حقيقة أن القرآن معجز، ويشاركه في ذلك الخطابي، كان عبد القاهر الجرجاني يبذل جهدا مماثلا للكشف عن دليل الإعجاز. وإن كان ثمة مقارنة بين إعجاز القرآن للباقلاني فإنما تكون مع الرسالة الشافية للجرجاني وليس مع الدلائل.

٢ – بعض المؤلفات البلاغية لم تأخذ ما تستحقه من اهتمام، وعلى رأس هذه المؤلفات رسالة الخطابي في الإعجاز القرآني؛ التي بعنوان «بيان إعجاز القرآن»، المنشورة ضمن: «ثلاث رسائل في إعجاز القرآن»، وربما يرجع السبب في عدم الاهتمام بها إلى الطريقة التي اتبعها المؤلف في تأليفها.

فمثلا في هذه الرسالة خطأ ليس هو بالمطبعي، ولكنه بحاجة إلى إعادة القراءة، والاعتماد على المعنى في تصحيحه، ففي هذه الطبعة الرابعة من ثلاث رسائل في إعجاز القرآن دار المعارف ص ٢١ أورد المحقق السطر الرابع على هذا النحو:

«فأما أن يكون قد يقبت في النفوس نقبة»

وقال في الهامش رقم (٢) في نفس الصفحة:

«في «ب» – ويقصد ما ورد في النسخة «ب» – ، نقت...نقية – ويذكر أنها في الأصل لقيت لقية، أثبتناه أكثر القراءات تمشيًا مع النص، وربما كانت الكلمة في الأصل تصحيفًا لألقيت إلقاء». انتهى كلامه.

ولكن بقراءة النص عدة مرات تبين لي أن الخطابي كان يريد أن يقول:«فأما أن يكون قد بقيت في النفوس بقية» بكونه معجزًا للخلق...فلا موضع لها [أي هذه البقية الباقية] والأمر في ذلك أبين من أن نحتاج إلى أن ندل عليه بأكثر من الوجود القائم المستمر على وجه الدهر (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٢١).

فهو ينفي وجود أدنى بقية من شك في نفوس الناس بكونه معجزًا وإنما الإشكال في وجه الإعجاز.

فهذا الخطأ لا يعدو كونه تصحيفا من «بقيتْ في النفوس بقيَّة» إلى يقبت في النفوس نقبة «وهو ما يستغرب قوله من الخطابي.

وليس التنبيه على هذا التصحيف هو من الملاحظات الجزئية، ولكنه من الأمور الهامة التي لابد من وضعها في إطارها الصحيح لأن إثبات إعجاز القرآن والتأكيد على نفي كل شك في ذلك هو من صميم أغراض الخطابي في هذه الرسالة، شأنه في ذلك شأن الإمام الباقلاني، إلا أن كتاب الباقلاني قد تأسس على التوسع والاستقصاء، في حين تأسست رسالة الرماني على التركيز والاختصار.

كذلك يوجد في رسالة الخطابي نقص يتطلبه المعنى ورد في عبارته التي يقول فيها:»قلت: وهذا – من وجوه ما قيل فيه – أبينها دلالة وأيسرها مؤونة، وهو مقنع لمن تنازعه نفسه مطالعة كيفية وجه الإعجاز فيه»[1].

فقد كان الخطابي يتحدث عن وجوه الإعجاز، وهناك من جعل عجز العرب عن معارضة القرآن دليلا على إعجازه، فعد العجز أحد الوجوه، ولكن الخطابي رأى أن القول بهذا الوجه لا يشفي رغبة العطشان إلى المعرفة، ثم قال عبارة أظنها ناقصة وهي قوله: «وهو مقنع لمن تنازعه نفسه مطالعة كيفية وجه الإعجاز فيه» وسياق الكلام يتطلب أن تكون العبارة على النحو التالي: «وهو مقنع لمن لم تنازعه نفسه مطالعة كيفية وجه الإعجاز فيه»، أي لابد من إضافة حرف النفي «لم» ليستقيم المعنى مع السياق الواردة فيه العبارة .

والتنبيه على هذا النقص لا يقل أهمية عن التنبيه السابق، لأن هذا الوجه من وجوه الإعجاز قد اعتمد عليه كثيرون وعلى رأسهم المعتزلة، وقد سماه الشيخ عبد القاهر الجرجاني: «متن الدليل»، وجعل اعتناق هذا الوجه دليلا على عجز معتنقه عن البحث لمعرفة دليل الإعجاز، **قال** الشيخ موضحا هذه المسألة:

> فإن قال منهم قائل: إنك قد أغفلت فيما رتبت، فإن لنا طريقا إلى إعجاز القرآن غير ما قلت، وهو علمنا بعجز العرب عن أن يأتوا بمثله،

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٢٢.

وتركهم أن يعارضوه، مع تكرار التحدي عليهم، وطول التقريع لهم بالعجز عنه. ولأن الأمر كذلك، ما قامت به الحجة على العجم قيامها على العرب، واستوى الناس قاطبة، فلم يخرج الجاهل بلسان العرب من أن يكون محجوجا بالقرآن. قيل له: خبرنا عما اتفق عليه المسلمون من اختصاص نبينا ﷺ بأن كانت معجزته باقية على وجه الدهر، أتعرف له معنى غير أن لا يزال البرهان منه لائحا معرضا لكل من أراد العلم به، وطلب الوصول إليه، والحجة فيه وبه ظاهرة لمن أرادها، والعلم بها ممكنا لمن التمسه؟ فإذا كنت لاتشك في أن لا معنى لبقاء المعجزة بالقرآن إلا أن الوصف الذي له كان معجزا قائم فيه أبدا، وأن الطريق إلى العلم به موجود، والوصول إليه ممكن، فانظر أيَّ رجل تكون إذا أنت زهدت في أن تعرف حجة الله تعالى، وآثرت فيه الجهل على العلم، وعدم الاستبانة على وجودها، وكان التقليد فيها أحب إليك، والتعويل على علم غيرك آثر لديك، ونح الهوى عنك، وراجع عقلك، واصدق نفسك، يبن لك فحش الغلط فيما رأيت، وقبح الخطأ في الذي توهمت. هل رأيت رأيا أعجز، واختيارا أقبح ممن كره أن تعرف حجة الله تعالى من الجهة التي إذا عرفت منها كانت أنور وأبهر، وأقوى وأقهر، وآثر أن لا يقوى سلطانها على الشرك كل القوة، ولا تعلو على الكفر كل العلو؟ والله المستعان [1].

فتصحيح هذه العبارة له أهميته، تلك الأهمية التي تجعله يتفق تماما مع الشيخ عبد القاهر الجرجاني في مسألة ضرورة البحث عن دليل الإعجاز، ولهذا السبب نقلت هذه العبارة بطولها، وقد وضعها الشيخ محمود شاكر تحت عنوان «الرد على حجج المعتزلة في الإعجاز».

والدليل على الاتفاق التام بين الشيخين: الخطابي والجرجاني في ضرورة البحث عن دليل الإعجاز، وأن هذا الدليل موجود في نص القرآن ذاته، وليس هو في أمر آخر خارج

(١) دلائل الإعجاز ص ٩ – ١٠ من فاتحة المصنف في مكانة العلم.

عن هذا النص، هو قول الخطابي:

قلت: فأما من لم يرض من المعرفة بظاهر السمة دون البحث عن باطن العلة، ولم يقنع في الأمر بأوائل البرهان حتى يستشهد لها دلائل الامتحان، فإنه يقول إن الذي يوجد لهذا الكلام من العذوبة في حس السامع، والهشاشة في نفسه، وما يتحلى به من الرونق والبهجة التي يباين بها سائر الكلام حتى يكون له هذا الصنيع في القلوب، والتأثير في النفوس، فتصطلح من أجله الألسن على أنه كلام لا يشبهه كلام، وتحصر الأقوال عن معارضته، وتنقطع به الأطماع عنها، أمر لابد له من سبب، بوجوده يجب له هذا الحكم، وبحصوله يستحق هذا الوصف، وقد استقرينا أوصافه الخارجة عنه، وأسبابه النابتة منه، فلم نجد شيئا منها يثبت على النظر، أو يستقيم في القياس، ويطرد على المعايير. فيجب أن يكون ذلك المعنى مطلوبا من ذاته، ومستقصى من جهة نفسه: فدل النظر، وشاهد العبر على أن السبب له، والعلة فيه [1].

٣ - أن الكثير من المكتوب عن كتب البلاغة ما هو إلا متون على متون، فمثلا معظم الذين كتبوا عن رسالة الرماني كانت كتاباتهم ملخصا لكل ما هو سهل وواضح في الرسالة، وعدم التعرض مطلقا لتلك العبارات الصعبة فيها، وقداستوقفني بعضها مدة طويلة، ومن هذه العبارات التي استوقفتني تعريف الرماني للإيجاز الذي يقول فيه : «والإيجاز على وجهين: أحدهما إظهار النكتة بعد الفهم لشرح الجملة، والآخر إحضار المعنى بأقل ما يمكن من العبارة. الوجه الأول يكون كثيرا في العلوم القياسية، وذلك أنه إذا فهم شرح الجملة كفى بعد ذلك حفظ النكتة، لأنها تكون حينئذ دالة ومغنية عن التعلق بها في نفسها، لتعلق النكتة بها، فهذا الضرب من الإيجاز لا يكون إلا بعد أحوال متقررة من الفهم لشرح الجملة فحينئذ تكون النكتة مغنية. وأما الوجه الآخر فمستأنف لم يقرر له حال خاصة يكون جارا لها من حيث تعلق بها من فهم كيف

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٢٥ - ٢٦.

وجه التعلق فيهما»[١].

وليس هذا هو التعريف الوحيد للإيجاز في الرسالة، ولكنه واحد من عدة تعريفات للإيجاز تجعل المتلقي في حيرة من أمره بسبب التعدد في التعريفات، بحيث لا يدرى أيها التعريف المطلوب، يقول الرماني: «الإيجاز تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى»[٢]، ويقول في تعريف آخر: «والإيجاز على وجهين: حذف وقصر»[٣]، ويقول في موضع ثالث: «والإيجاز على وجهين..... ».[٤]، ويقول في موضع رابع: «والإيجاز على ثلاثة أوجه..... ».[٥]، ثم أضاف مجموعة أخرى من التعريفات بحيث لا يدرى من بينها ما هو التعريف المختار عند الرماني فيقول:

> والإيجاز تهذيب الكلام بما يحسن به البيان، والإيجاز تصفية الألفاظ من الكدر، وتخليصها من الدرن، والإيجاز البيان عن المعنى بأقل ما يمكن من الألفاظ، والإيجاز إظهار المعنى الكثير باللفظ اليسير، والإيجاز والإكثار إنما هما في المعنى الواحد، وذلك ظاهر في جملة العدد، وتفصيله كقول القائل: لي عنده خمسة وثلاثة واثنان في موضع عشرة. وقد يطول الكلام في البيان عن المعاني المختلفة، وهو مع ذلك في نهاية الإيجاز. وإذا كان الإطناب لا منزلة إلا ويحسن أكثر منها، فالإطناب حينئذ إيجاز كصفة ما يستحقه الله تعالى من الشكر على نعمه، فإطناب فيه إيجاز[٦].

قال المحقق معلقا على عبارة الرماني التي استوقفني المقصود منها: «هذه الجملة غامضة قلقة»[٧].

ولكن بعد تكرار العبارة مرات ومرات، وفي أوقات متباينة، تبين لي أن الرماني يريد

---

(١) المصدر نفسه ص ٧٩.
(٢) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٧٦.
(٣) المصدر نفسه ص ٧٦.
(٤) المصدر نفسه ص ٧٩.
(٥) المصدر نفسه ص ٧٩.
(٦) المصدر نفسه ص ٨٠.
(٧) المصدر نفسه ص ٧٩.

في هذه العبارة أن يفرق بين نوعين من الإيجاز:

النوع الأول: الإيجاز الوارد في عبارات القوانين العلمية مثل: النظريات الهندسية، والقوانين الواردة في الفيزياء والكيمياء، التي يتقدمها شرح طويل وبسط ثم بعد ذلك توضع في قانون قصير مختصر لا يفهم إلا بذلك الشرح، وهو ما عبر عنه الرماني «بالعلوم القياسية».

النوع الآخر: الإيجاز في العبارة الأدبية الإبداعية التي لا تحكم بقانون.

ومثل هذا كثير في كتبنا البلاغية ما زال على حاله.

٤– وجدت الباحثة ضرورة إعادة النظر في كثير من الأحكام الصادرة بشأن تراثنا البلاغي، من مثل:

أ – اتهام السكاكي بتجميد البحث البلاغي، وهو الذي ذكر بنفسه في المقدمة أن الغرض من الكتاب إنما هو الاحتراز عن الخطأ، والاحتراز عن الخطأ هو خطوة تراجعية وليست تقدمية. كذلك اتهام السكاكي بقلة الشواهد هي تهمة لا تصح بالنظر إلى عدد الشواهد في الكتاب. يقول الدكتور: عويض بن حمود العطوي في سياق المقارنة بين الشواهد عند عبد القاهر الجرجاني، والشواهد عند كل من السكاكي والقزويني :

«وقد اتضح من البحث أن التميز الذي عرف به عبد القاهر لا يعود إلى الكثرة والجدة، والتوثيق لأنه وإن كان ذلك مؤثرا إلا أن السر الأوضح هو طريقة التحليل والدراسة التي اعتمدت على ما يلي:

– التمهيد للشاهد بما يجعله مقبولًا.

– دعم الشاهد بشواهد أخرى لإيضاح جوانب الجمال فيه.

– رفد الشاهد بما يسبقه أو يلحقه من أبيات.

– عقد موازنات بين الشواهد جيدها ورديئها

– العرض الأدبي لجماليات الشاهد مع التركيز على: تفسير الجمال في ثوب الجمال،

مخاطبة وجدان المتلقي، تربية الذوق عند المتلقي، وتدريبه على ذلك، الدعوة الدائمة للتأمل والتفكير والتعمق في أسرار النظم. بينما تميز منهج السكاكي والقزويني بالإكثار من الشواهد القرآنية، بل وحتى الشعرية عند القزويني، لكن المشكلة لا تكمن في الكثرة بل في الطريقة التي تعاملا بها مع الشاهد، إذ إن عصرها وطبيعة التأليف فيه، نحت بها نحو العناية بالتقسيمات والقواعد، مما أضعف صلة القارىء بالشاهد وجمالياته»[1].

ب – رصد البحث حالات من الاتباع من اللاحق للسابق، تكاد تصل حد النسخ المباشر:

– العلوي مثلا، ينقل مباشرة عن ابن الأثير ولا يشير إلى هذا النقل، وينقل مباشرة عن عبد القاهر الجرجاني، ولكنه ينكر رؤيته لكتابيه.

– ابن البناء المراكشي يكاد كتابه «الروض المريع» يكون اختصارا لكتاب السجلماسي «المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع».

في حين أن الباحثة رصدت حالة أخرى قد وصفت بالاتباع ولكن الحقيقة غير ذلك، فالإمام الباقلاني يُذكر فيمن استفاد من الرماني، ونقل كل شواهده وضمها لكتابه، وحقيقة الأمر غير ذلك، لأن الباقلاني قام باستعراض شواهد الرماني ليفند نظريته في نسبة الإعجاز للوجه البلاغي، لأن الوجه في ذاته غير معجز، واستشهد في ذلك بتشبيهات ابن المعتز التي بلغت حدا من الإتقان لا يكاد يدرك، وهي مع ذلك لا توصف بالإعجاز.

غير أن ما هو جدير بإعادة النظر حقا هو تلك الفكرة الملصقة بالمغاربة، في أنهم مزجوا البلاغة العربية ببلاغة اليونان، والموضوع كبير وجدير بالبحث، ولكن دليل واحد يدحضها، وهو أن كتب أولئك الأعلام جميعا قد غصت بالشواهد من إبداعات العرب، وخلت خلوا تاما – وبدون استثناء – من أي شاهد من الشعر اليوناني، فكيف تم المزج إذن؟؟

وقد هالني أن يوضع حازم القرطاجني بالذات على رأس القائمة، وهو الذي عندما يتحدث عن العرب، وإبداعات العرب، ولغة العرب يكاد يخرج بهم عن عامة البشر إلى

(١) منهج التعامل مع الشاهد البلاغي ص ٤٩٦.

مكانة خاصة تليق بهم وبلغتهم[1].

٥- وأهم ما ينبغي الإشارة إليه، وتأكيده بشأن المصادر والمراجع أن كل من يحاول أن يكتب عن هذه القمم الشامخة في تراثنا البلاغي، من طريق ما كتبه المحدثون عنهم فإنه سيضل الطريق، ولكن يجب التمرس المتكرر بتلك الكتب حتى يتمكن الدارس من إدراك معنى ما يكتبون، وعن أي شيء يتحدثون، ومن يخاطبون، فقد عاش أولئك النفر من الأفذاذ محنا عظيمة، وفتنا جسيمة طبعت مؤلفاتهم بطابع عصرهم وظروفهم التي عاشوها، وإن الذي يقرأ كتاب «»دلائل الإعجاز» مثلا عشرين مرة فقط، فلن يفهم مغزى ما يكتبه الشيخ عبد القاهر الجرجاني. ولو حاول أن يلتقط بعض النصوص التي سارت من الكتاب دون متابعة المعلومة في الكتاب فقد يوظف ذلك النص في غير محله، لأن كتاب «دلائل الإعجاز» قائم على المعلومة التراكمية، بمعنى أن الشيخ إذا شرح الفكرة في فصل فإنه سيبني عليها مباشرة في الفصل الذي يليه، وقد يعود إليها ولكنه يخاطب المتلقي الذي يظنه متابعا له من البداية .

وبالمثل كتاب «منهاج البلغاء وسراج الأدباء» لحازم القرطاجني، وكتاب «المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع» للسجلماسي وغيرها.

ملحوظات بخصوص تراجم الشعراء والأعلام:

نظرا لأهمية الشخصيات التي يذكرها الشيخ عبد القاهر الجرجاني بالاسم، فقد رأيت من الأهمية بمكان أن تكون الترجمة وافية في حدود الممكن، لتوضح الصورة التي من أجلها ذكر الشيخ شخصية بعينها وبالاسم. وكذلك الأمر بالنسبة للشعراء الذين يغلب عليهم عدم الشهرة، فرأيت أن أجمع عنهم ما يمكنني جمعه، ليتم التعريف بهم وبإبداعهم بشكل أوضح، سواء في ذلك من ذكر الشيخ أسماءهم، أم استشهد بأشعارهم دون ذكر أسماء.

---

(١) قام الدكتور عباس ارحيلة بدراسة هذه الفكرة ، وبحثها بحثا مستفيضا في كتاب له بعنوان : «الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة العربيين» إلى حدود القرن الثامن الهجري. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة : رسائل وأطروحات رقم ٤٠ ، الطبعة الأولى ١٩٩٩ م.

خطة البحث:

يتكون البحث من: مقدمة ومدخل وتمهيد وبابين وخاتمة، ويتكون كل باب من توطئة وأربعة فصول.

المدخل

مكونات المدخل:

أولاً: مفهوم الشاهد البلاغي وأهمية دراسته.

مفهوم الشاهد في اللغة والاصطلاح.

١ – المفهوم اللغوي للشهادة والشاهد.

٢ – المفهوم الاصطلاحي للشاهد.

٣ – تعريف الشواهد البلاغية، وتوضيح العلاقة بين الشاهد والبلاغة.

٤ – أهم الفروق بين الشواهد البلاغية والشواهد النحوية.

٥ – أهمية دراسة الشاهد البلاغي.

ثانيًا: علاقة الشاهد البلاغي بنظرية التناص.

١ – ما هو التناص؟

٢ – أنواع التناص.

٣ – الشاهد البلاغي ونظرية التناص.

٤ – أهمية التناص في دراسة الشواهد البلاغية.

الباب الأول: التعريف بنظرية معاني النحو

توطئة:

– الشيخ يقصد «معاني النحو»، ولا يقصد علم المعاني.

– الشيخ والاعتماد على الشواهد الشعرية.

الفصل الأول: البحث في الإعجاز ومكمن المزية في الكلام.

أولاً: البحث في وجوه الإعجاز.

- المذهب الأول البلاغة.

- المذهب الثاني اللغة.

- المذهب الثالث النظم.

- المذهب الرابع «معاني النحو».

ثانيًا: ما الفرق بين الشيخ عبد القاهر الجرجاني وبين السابقين له في بحث الإعجاز؟

ثالثًا: «معاني النحو» هي مكمن المزية عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني.

رابعًا: أهمية مذهب «معاني النحو».

الفصل الثاني: الشهادة في كتاب دلائل الإعجاز.

أولاً: الشيخ ينوه بأهمية الشاهد.

ثانيًا: الشهادة في كتاب دلائل الإعجاز نوعان: حقيقي ومجازي.

ثالثًا: توظيف الشهادة بالمعنى الحقيقي في كتاب «دلائل الإعجاز».

أ – في التذكير بالتأصيل الشرعي لأهمية الشعر.

ب – في التذكير بالتأصيل العلمي لأهمية النحو.

رابعًا: نماذج من توظيف الشهادة بالمعنى الحقيقي في كتاب «دلائل الإعجاز».

١ – شهادة عمر بن الخطاب.

٢ – شهادة الحسن البصري.

٣ – شهادة سيبويه.

٤ – شهادة الجاحظ.

خامسًا: توظيف الشهادة بالمعنى المجازي في كتاب «دلائل الإعجاز».

سادسا: أهداف الشواهد في كتاب «دلائل الإعجاز».

سابعا: الشيخ يربط البحث في الإعجاز بالدين والعقيدة.

الفصل الثالث: العمد والأصول في كتاب «دلائل الإعجاز».

الأصل الأول: التذكير بالتأصيل الشرعي لمكانة الشعر.

الأصل الثاني: التذكير بالتأصيل العلمي لمكانة النحو.

الأصل الثالث: التأصيل لمعنى الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة.

أولاً: لا علاقة للفصاحة والبلاغة والبراعة باللفظ المفرد.

ثانيًا: لا علاقة للفصاحة والبلاغة بنظم الحروف.

ثالثًا: لا نظم ولا ترتيب في الكلم حتى يعلق بعضها ببعض.

رابعًا: التعليق النحوي للكلم يتم بمقتضى المعنى.

خامسًا: لا تحصر الفصاحة في التلاؤم اللفظي وتعديل مزاج الحروف.

الأصل الرابع: المقصود باللفظ في الدلائل.

الأصل الخامس: المقصود بأنواع المعنى في الدلائل.

- النوع الأول: المعنى الحقيقي.
- النوع الثاني: المعنى الأول في العبارة المجازية.
- الغموض هو سبب الأشكال في فهم مسائل البيان .
- الشواهد والأحداث تؤكد خفاء الخصائص في علم البيان عن كبار العلماء.
- النوع الثالث: المعنى المقصود به «الغرض».
- النوع الرابع: المعنى المقصود به «الأدب والحكمة».
- شهادات العلماء في تخطئة من نسب المزية في النظم إلى احتوائه على الأدب والحكمة.
- لماذا يرفض العلماء هذا المذهب؟

الفصل الرابع: تعريف العلاقة بين «خطوات النظم» و «درجات النظم» و «معاني النحو».

أولاً: خطوات النظم.

ثانيًا: الفرق بين مراحل الحقيقة ومراحل المجاز.

ثالثًا: أنواع المجاز.

رابعًا: معاني النحو نظرية تحدد درجات النظم.

١ – النظم في درجة (٥٠): خصائصه ونماذجه.

الشيخ يصنع من النظم المعتاد ميزانا للنظم.

٢ – النظم دون درجة (٥٠)، خصائصه ونماذجه.

٣ – النظم فوق درجة (٥٠)، وهو ثلاثة أشكال.

الشكل الأول: نظم مزيته في لفظه، خصائص هذا النظم ونماذجه.

الشكل الثاني: نظم مزيته في نظمه، خصائص هذا النظم ونماذجه.

الشكل الثالث: نظم مزيته في لفظه ونظمه، خصائص هذا النظم ونماذجه.

خريطة درجات النظم في كتاب «دلائل الإعجاز».

الباب الثاني: التعريف بالشواهد في كتاب «دلائل الإعجاز».

توطئة.

أولاً: الشواهد وطريقة الشيخ في الاستشهاد.

ثانيًا: أنواع الشواهد في كتاب «دلائل الإعجاز».

الفصل الأول: شواهد التتويج.

فكرة التتويج.

المقصود بالتتويج.

أنواع التتويج في كتاب: مدونة الشواهد الشعرية من الجاحظ إلى الجرجاني لمراد بن عياد.

كيف برزت فكرة التتويج؟

درجات التتويج في كتاب «دلائل الإعجاز».

الدرجة الأولى: درجة التتويج الخاص، وتنحصر في النص المعجز.

الدرجة الثانية: درجة التتويج المحدود في الإبداع البشري شعرا ونثرا.

الدرجة الثالثة: درجة التتويج المفتوح في الإبداع البشري شعرا ونثرا.

خصائص الشواهد في كل درجة من درجات التتويج.

الفصل الثاني: الشواهد الأساسية.

أولاً: تفصيل القول في الشواهد الرئيسة.

١ – شواهد التمهيد. نماذج من شواهد التمهيد.

٢ – شواهد التقعيد. نماذج من شواهد التقعيد.

٣ – شواهد التأييد. نماذج من شواهد التأييد.

خاتمة نماذج الشواهد الرئيسة.

خصائص الشواهد الرئيسة.

ثانيًا – تفصيل القول في الشواهد التكميلية.

١ – شواهد التدعيم. نماذج من شواهد التدعيم.

٢ – شواهد التعزيز. نماذج من شواهد التعزيز.

خصائص الشواهد التكميلية.

الفصل الثالث: الشواهد الجانبية.

١ – شواهد التوضيح ونماذجها.

٢ – الشواهد المحورية ونماذجها.

٣ – شواهد الاستدراك ونماذجها.

٤ – شواهد الإقناع ونماذجها.

٥ – الشواهد المعاكسة ونماذجها.

٦ – شواهد المقارنات ونماذجها.

٧ – نماذج لشواهد تخرج عن القاعدة لغرض بلاغي.

٨ – شواهد التصحيح ونماذجها.

٩ – شواهد الاستطراد ونماذجها وهي نوعان:

أولاً: نماذج من الاستطراد في سياق الموضوع.

ثانيًا: نماذج من الاستطراد خارج سياق الموضوع.

أ – شواهد استطراد بسبب مسألة نقدية.

ب – شواهد استطراد لنقد طريقة في النقد.

جـ – شواهد استطراد بسبب الغموض.

د – شواهد استطراد بسبب صعوبة نقد الكلام.

هـ – شواهد استطراد لتوصيل معنى بطريق غير مباشر.

و – شواهد استطراد لإرضاء المتلقي.

الفصل الرابع: خصائص الشواهد في كتاب «دلائل الإعجاز».

الخاصية الأولى: جعل للكلام طرفين بينهما أوساط لا حصر لها.

الخاصية الثانية: أثبت أن المراتب لا تنتج من المعاني، وإنما تنتج من طريق إثبات تلك المعاني.

الخاصية الثالثة: تأسيس العلاقة بين الشواهد والمتلقي.

الخاصية الرابعة: توظيف الشواهد في استنباط قواعد بيانية ثابتة.

الخاصية الخامسة: الاستطراد.

الخاصية السادسة: الاهتداء إلى مرتبة التتويج.

الخاصية السابعة: الاعتماد على الشعر المحدث.

الخاصية الثامنة: التعليل.

الخاصية التاسعة: توظيف الشاهد الواحد لأكثر من مرة.

الخاصية العاشرة: الإقرار بصعوبة دراسة فكر الشيخ عبد القاهر الجرجاني.

الخاتمة.

المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

* * *